حول تبسيط قواعد اللغة العربية: نظريات وآراء

د. ميشال جحا(*)

تمهيد

منذ القديم وبعض المعنيين بقضايا اللغة العربية يقومون بمساعٍ لتبسيط أو تيسير أو تسهيل قواعد اللغة العربية.

ويمكننا أن نقسّم علماء اللغة إلى قسمين: قسم لا يرى أي مشكلة في قواعد اللغة العربية وبالتالي لا داعي إلى الدعوة لتيسيرها. ومن هؤلاء المرحوم الدكتور عمر فروخ (1906-1987) الذي قال لي مرّة وكنا نبحث في صعوبة اللغة العربية: إن المشكلة في «معلم القواعد» وليست في «القواعد». واردف قائلاً إنه يستطيع في ظرف اربعين يوماً أن يعلّم قواعد اللغة العربية للطالب بحيث يتقنها.

إذن العلة ليست في «القواعد» بل في من يعلّمها وفي اسلوب تعليمها. فكنت أقول له: لا شك في مقدرة الدكتور عمر فروخ المتمكّن من القواعد على تعليمها لطلابه. ولكن كيف لنا أن نعلّم عشرات ملايين الطلاب العرب الذين يجدون صعوبة في تعلّم قواعد لغتهم فينفرون منها وتصبح عندهم عقدة نحوها؟!.

لا يستطيع مكابر أن ينكر أن الطالب يواجه صعوبة في تعلّم قواعد لغته واتقانها.

إذن هناك مشكلة يجب أن يتصدّى لها المتخصصون من علماء اللغة واساتذة التربية لإيجاد حلول لها.

يرى البعض أنه يمكن الاستغناء عن بعض القواعد الصعبة أو التي تزيد اللغة تعقيداً فيقترح مثلاً، تخفيفاً للأعباء، حذف «المثنّى». فكل ما زاد على واحد فهو «جمع». ولكن كيف يُقبل ذلك؟ وماذا نفعل في المثنى الذي يرد في القرآن الكريم؟ وبالآية: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذّبان﴾، التي وردت مكرّرة 31 مرّة في سورة الرحمن (رقم 55)، وبـ «قفا نبك»، وبـ «خليليّا» في الشعر العربي؟!.

(*) قسم اللغة العربية، كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية ـ بيروت

ألا ترى - يا رعاك الله - أن الشاعر لو خاطب فرداً أو جماعة وقال «قف» أو «قفوا» لما كان ترك فيك ما تركته «قفا» من روعة وتأثير؟!.

ومن صعوبة اللغة العربية ضبط كتابة التاء في نهاية الكلمة أي متى تكون التاء «طويلة» (مبسوطة) أو «قصيرة» (مربوطة). ولكن ليس في ذلك مشكلة إذ أن هناك قاعدة لذلك: فعند الوقف (أي التسكين) إذا لفظت «التاء» «هاء» فهي قصيرة، فيما عدا بعض اسماء العلَم التركية الأصل مثل: حكمت وبهجت وثروت، وإلّا فهي طويلة.

وتوجد صعوبة كذلك في ضبط كتابة الهمزة الواقعة في وسط الكلمة. ولكن هناك قواعد تساعد على معرفة ذلك.

وكذلك «الألف» التي تكتب ولا تلفظ كما في (كتبوا) و(ذهبوا). أو تلفظ ولا تكتب مثل طه (طاها) وابراهيم (ابراهيم) وهذا(هاذا).

وباختصار فإن صعوبة الإملاء في العربية أقل بكثير منها في الفرنسية أو الانكليزية مثلاً حيث أحرف عدّة في الكلمة تكتب ولا تلفظ أو أن بعضها يختلف لفظه من كلمة إلى أخرى.

وكذلك قواعد العدد **ومطابقته أو مخالفته للمعدود**.

وهناك أيضاً الدعوة من قبل البعض إلى «ليتنة» الحرف العربي (أي كتابته بالحرف اللاتيني) لأن الأحرف العربية ليس فيها أحرف صائته. كما فعلوا في اللغة التركية. وكذلك الدعوة إلى العاميّة ومغالاة البعض في المطالبة باحلالها محل اللغة الفصحى...

وخلاصة القول فإن لكل لغة عبقريتها كما أن لها صعوباتها ومشكلاتها. ولما كان للغة شيء من القدسية أو الحرمة بات من الصعب تعديل أو تغيير أو تبسيط أي شيء من قواعدها.

فاللغة الفرنسية مثلاً لغة اكاديمية لا يمكن أن يُغيّر أو يُبدّل فيها شيء دون موافقة «الاكاديمية الفرنسية» أي المرجعيّة اللغويّة العليا في البلاد.

ولكن رغم ذلك فان اللغة جسم حيّ ينمو ويتطوّر وككل جسم حيّ فيها كلمات تموت وكلمات تنمو وتتوالد فتضاف إلى معجمها كالمصطلحات المستحدثة التي تدخل جسم اللغة بصورة دائمة.

ومما لا جدال فيه أن قضية اللغة هي قضية هامة لدى كل شعب ذلك لأن اللغة مرتبطة بالفكر فهي وعاؤه. وهي وثيقة الصلة بالمجتمع ومن هنا وجب طرح موضوع اللغة طرحاً علمياً موضوعياً مجرّداً من كل هوى أو تعصب أو خلفيات مسبقة وغير خاضع لمؤثرات عرقيّة ودينيّة وعقائديّة.

ولأن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، أي لغة الدين الإسلامي، فلذلك اكتسبت المزيد من الحرمة والقدسية على سائر اللغات. مما أدّى إلى تجميدها وتحجّرها بحيث بقيت على حالها من الجمود ولم يدخل عليها أي تطور - كما حصل للغة الفرنسية مثلاً التي تطورت كثيراً عما كانت عليه في القرون الوسطى - فقواعدها ظلّت كما وضعها سيبويه وابن جني واضرابهما.

والآن ما هي «اللغة» وما هو أصل هذه الكلمة؟

لقد اختلف اللغويون حول أصل كلمة «لغة». لقد عرّف ابن جنّي اللغة بأنها «أصوات يعبّر بها كل قوم عن اغراضهم». وقيل هي ما جرى على لسان كل قوم. وقيل الكلام المصطلح عليه بين كل قبيلة. وقيل اللفظ الموضوع للمعنى. وقيل اشتقاق اللغة من لَغِيَ بالشيء أي لهج به. ولغا الرجل يلغو لغْواً (واوي) تكلّم (محيط المحيط).

وكلمة «لغة» لم ترد في القرآن الكريم وإنما وردت كلمة «لسان» لأداء مدلولها.

ولعل الكلمة معرّبة عن اليونانية (Logus) التي تعني «كلمة». ومما يؤيد ذلك أنها غير موجودة في اللغات الساميّة الأخرى كالعبرية والآرامية.

والآن لنستعرض آراء ثلاثة من الباحثين المعاصرين المتخصصين في اللغة العربية الذين لهم مؤلفات حول هذا الموضوع وهم: الدكتور أنيس فريحة والشيخ عبدالله العلايلي والدكتور فؤاد طرزي.

وعلى التفاوت الذي يوجد بين آرائهم ومقترحاتهم من حيث التمسك بالأصول العربية وعدم قبول التجديد أو ادخال تعديلات حديثة تخرج عن نطاق أصول اللغة العربية. فالدكتور أنيس فريحة هو الأكثر قبولاً للتحديث وقبول ادخال تعديلات جوهرية على العربية مما جعل المتزمتين يقفون منه موقفاً مناهضاً حتى أن بعضهم لم يتورع عن مهاجمته ونعته بنعوت العمالة والهدم والتخريب. بيد أن الشيخ عبدالله العلايلي يقول بالتبسيط من ضمن أصول اللغة ويحذو حذو علمائها القدامى الذين كانوا منفتحين وقابلين بالتيسير أكثر من العديد من المعنيين بها اليوم. وأما الدكتور فؤاد طرزي فيقف موقفاً وسطاً بين التجديد المعتدل وبين الآراء المتطرفة التي تثير الريبة عند البعض الرافضين لكل تجديد.

الدكتور أنيس فريحة

من المعروف عن الدكتور أنيس فريحة آراؤه الجريئة في تبسيط وتطوير اللغة العربية. وهو قد وضع عدة مؤلفات[1] وأبحاث حول هذا الموضوع الذي شغله طيلة حياته. وهو ـ كما قال لي ـ حزين لأن الذين اهتموا بآرائه قلة والذين تجاوبوا معها وفهموها يعدون على أصابع اليد الواحدة.

في التوطئة التي وضعها لكتابه «تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة اقتراح ونموذج» يقول:

«في العالم العربي شعور متزايد بأن اللغة العربية تشكل قضية فكرية اجتماعية. وقد ظهر في العالم العربي دعوات متعددة لتيسير العربية ولاعادة النظر في أساليب تدريسها. ولا عجب في ذلك لأن المدرسة العربية العصرية قطعت شوطاً بعيداً في اتباعها أساليب التربية الحديثة وتطبيقها في تدريس مختلف العلوم والفنون، إلا أن علماً واحداً لم يتناوله الاصلاح التربوي: تدريس قواعد العربية. فإننا لا نزال ندرّسها بالاسلوب القديم الذي نشأ في البصرة والكوفة وبغداد. وأنا أعلم أن كثيرين من مؤلفي كتب قواعد اللغة العربية سيثورون على هذا التعميم، وسينكرون القول بأن أساليب تدريس العربية لم يطرأ عليها أي تغيير جذري. لأنهم يدّعون أن كتبهم على غاية من التبسيط. غير أننا لا نرى تبسيطاً ولا نلحظ خروجاً عن كتب القدماء في التبويب والمصطلح وفي الاصرار على معرفة العامل. ونحن لا ننكر أن محاولات التيسير والتبسيط قديمة العهد.

فإنه منذ أن وضع سيبويه كتابه «الكتاب» والناس يحاولون تقريب النحو إلى أفهام العامة من الناس. وليس على القاريء، للتأكيد من صحة دعوانا، إلا أن يراجع اسماء كتب الصرف والنحو، قديمها وحديثها، فيجد في تضاعيف العناوين رغبة صادقة للتيسير والتبسيط: شرح، تعليق، شرح الشرح، التقريب، المختصر، التشذيب، الكافي، المُغني، اللازم، النحو الواضح، الجديد، نحوٌ جديد، ... الخ. غير أن هذه المحاولات، في نظرنا، تدور في حلقة مفرغة وذلك لأنها لم تتناول مكمن الداء ولم تخرج على الأسس التي وضعها القدامى، نعني التبويب والمصطلح والفلسفة والقاعدة، وفي هذه

الأمور تكمن الصعوبة التي يشكو منها الطلاب والمعلمون».

إذن إن الدكتور فريحة يرى أن كل المحاولات التي بذلت لتبسيط أو تيسير قواعد اللغة العربية لم تدخل في أساس المشكلة ولم تتناول جوهر القضية. وهو يطالب بإعادة النظر في تدريس القواعد العربية على أسس جديدة.

وهو يحصر المشكلة في الأمور التالية:

أ - ازدواجية اللغة العربية وأثرها في الفكر والمجتمع.

ب - الخط العربي الخالي من الأحرف المصوّتة.

ج - الإعراب والإسراف في أحكامه وتخريجه وفلسفته.

د - عجز العربية عن اللحاق بالعلوم والفنون.

هـ - تدريس العربية على أساليب قديمة لم يطرأ عليها تعديل أساسي منذ ألف سنة.

ولنستعرض الآن بإيجاز كلاً من النقاط الخمس التي يرى أنها تشكل مشكلة في اللغة العربية: ففي **مسألة ازدواجية اللغة** العربية - أي أنه يوجد لغتان: لغة فصحى للكتابة وأخرى عامية للتخاطب - فهو يرى أن ذلك يعني أن العرب يفكرون ويتكلمون ويناغون أطفالهم ويقضون أشغالهم اليومية بلغة محكية سلسة سيّالة لا تعوق الفكر ولا تتطلب منهم جهداً. ولكن عندما يريدون أن يكتبوا أو يحاضروا أو يرافعوا في المحاكم فإنه يتوجب عليهم أن يتلبّسوا شخصية لغوية ثانية. ويستخدموا لغة غريبة عن لغة الحياة مُعربة ومعقدة وشديدة الإحكام في التركيب والتعبير هي الفصحى التي وصلتنا منذ الوف السنين جامدة لا تتطور. وهذا في رأيه يُعيق الفكر والتعبير عنه وفي مثل هذه الحال، عوضاً عن أن ينصرف الجهد العقلي إلى الفكر، ينصرف إلى الشكل الذي نعبّر فيه عن الفكر، أي تصبح اللغة مخدومة لا خادمة.

وأما فيما يتلعق بالخط العربي الخالي من الحروف المصوّتة. فهو يشبه حروف الكلمة بالهيكل العظمي لا حياة له حتى نسبغ عليه الحياة بإدخال الحركات - أي الحروف المصوّتة - عليه. ذلك لأن الحروف التي تكتب هي الحروف الصامتة وحدها. ففي اللغات اللاتينية مثلاً نجد أن الحروف المصوّتة مثل الـ:

(a,e,i,o,u) هي حروف قائمة بذاتها وبالتالي فإنها تكتب في صلب الكلمة، بينما الصعوبة في العربية تكمن في معرفة ما يجب أن تكون عليه هذه الحركات (التي ترمز إلى حروف).

وأما بالنسبة إلى **قضية الإعراب** - وهو مشكلة المشاكل في العربية - فإنه يقول: يتوجب على الطلاب العرب أن يدرسوا ويفهموا فلسفة الإعراب كما فهمه القدماء وبالمصطلحات ذاتها وبالأساليب نفسها. ومن المعروف أن علماء النحو اختلفوا فيما بينهم في العديد من الحالات الإعرابية وخاصة بين علماء البصرة والكوفة مما جعل في بعض الأحيان كل شيء يصح (أي يصح الرفع والنصب وحتى الجر)! ويروى أن عضد الدولة البويهي - كما جاء في طبقات الادباء (ص388) - سأل يوماً الإمام أبا عليّ الفارسي: لماذا يُنصب المستثنى في نحو قام القوم إلا زيداً؟ فقال: بتقدير استثني زيداً. فقال عضد الدولة: لِمَ قدَّرت استثني؟ هلّا قدّرت امتنع زيدٌ فرفعت. فلم يحرِ جواباً.

ومما لا شك فيه أن علماء النحو تأثروا بالمنطق الإغريقي أي أنهم حاولوا اخضاع اللغة العربية للمنطق وهذا منافٍ للواقع، لأن العامل في اللغة هو الانسان الذي يتكلم اللغة ويستخدمها للتعبير عن أفكاره وحاجاته وليس العامل هو أثر كلمة في كلمة

أخرى. فإن المبتدأ الواقع بعد «إنَّ» منصوب لا بعامل «إنَّ» بل لأن الانسان القديم هكذا قال.

وفيما يختص بقضية **عجز العربية عن اللحاق بالعلوم والفنون** فإنه يرى أن كل لغة حيّة قادرة عن طريق التوليد والقياس والتعريب والوضع ان تجاري النشاط الفكري والحضاري. والعربية قد برهنت في العصر العباسي على مقدرتها هذه. وهو يرى أنه إذا لم نستطع أن نجد مصطلحاً عربيّ الأصل لفكرة مستحدثة فلا ضير في تعريبه وهو يعني بذلك قبول اللفظ الاجنبي كلفظة عربية إذا ما تعذر ايجاد مصطلح عربي مقبول؛ «فالبنيسلين» سيبقى في لغتنا «البنيسلين» مهما حاولنا ايجاد مصطلح آخر له.

وتبقى المشكلة الأخيرة وهي التي شغلته أكثر من سواها وهي **تدريس العربية** وهو يوجز ملاحظاته حول هذه المسألة في ثلاث نقاط.

(1) إن الاساليب المتبعة في تدريس العربية لم تتغير في جوهرها عن أساليب القدماء. فالتبويب، والمصطلح، وفلسفة العلة هي هي لم تتغيّر عما كانت عليه في البصرة والكوفة، ثم في المدرسة التي وفقت بين المدرستين، نعني مدرسة بغداد.

(2) تبدي الكثرة الساحقة من الطلاب في جميع البلدان العربية نفرة من تعليم العربية وقواعدها، ويشكون من الإسراف في التعقيد والإيغال، وذلك لأن النحو لا يزال يعلّم بالاسلوب القديم كما وضعه اربابه تحت تأثير علم الكلام.

(3) إن مستوى الطلاب العرب في اللغة العربية، عند نهاية مرحلة التعلم الثانوي، ليس كما يرغب فيه اساتذة الجامعات والمدارس العليا.

والآن ما هي اقتراحاته لحل مشكلة تدريس القواعد العربية؟

في كتابه «في اللغة العربية وبعض مشكلاتها» يقترح (ص63-70) الحلول التالية للمشكلة:

(1) يجب ألا تعلّم القواعد في الدراسة الابتدائية. ذلك لأن الصرف والنحو نوع من التجريد، نوع من الفلسفة اللغوية. وهذا فوق مدارك الأطفال. ثم أن مصطلحات هذا العلم أصعب من أن يتصورها الطفل: «الصرف» «النحو» «المبتدأ» «المضارع» «المصدر» «النواسخ»، «سد مسدّ الخبر» «مرفوع لفظاً منصوب محلاًّ»، «لا محل لها من الإعراب» الخ...

وهذا لا يقصد منه أن لا يتعلم الطفل اللغة على الاطلاق بل بالمثل وبالإنشاء وليس بغيرهما.

(2) يجب أن يكون تعلم القواعد على مراتب وبشكل وحدة. وهي في نظره على ثلاث مراتب:

- مرتبة المفردات ويسميها علم الاشتقاق.
- مرتبة التركيب ويسميها علم التركيب.
- مرتبة الاسلوب ويسميها علم الاساليب التعبيرية.

على أن نبدأ بالتركيب.

(3) يجب أن يكون التوكيد في تدريس اللغة على لفظة «أنشيء» و«قس عليه» لا على لفظة «أعرب». لأن في الإعراب الكثير من التعسّف.

(4) يجب أن يكون تدريس التركيب (النحو) قائماً على الجملة المفيدة. وهو يرى أن الجملة المفيدة هي التي تتألف من شيء نتكلم عنه ومن شيء آخر نقوله عن المتكلم عنه. والشيء الذي نتكلم عنه هو الموضوع. والشيء الذي نقوله عن الموضوع هو الخبر.

(5) يجب أن يكون تعليم قواعد اللغة قائماً على أساس الفهم والإفهام. وعدم حشو ذهن الطالب بقواعد النحو الصعبة.

ولننظر الآن في الحل الذي يقترحه حول مشكلة

الخط العربي. (ص165):

في رأيه أن هذه المشكلة خطيرة ومتعددة الجوانب. وأثرها بعيد في حياتنا المدرسية والفكرية والاقتصادية وهي:

أولاً: خلوّ الخط العربي من الأحرف المصوِّتة (Vowels) أو الحركات.

ثانياً: تقارب أشكال الحروف وتغيّرها عند الوصل.

ثالثاً: إجادة القراءة وعامل الزمن.

رابعاً: الطباعة ونفقاتها.

1 - فالعربية، كسائر اللغات الساميّة، تقتصر كتابتها على الحروف الصامتة. بينما الحروف المصوتة جزء من المعنى ولذلك وجب أن تكون جزءاً من صورة الكلمة. فالمشكلة إذن تكمن في إدخال الحروف المصوتة على الكلمة العربية. ثم يعرض لمحاولات عدة قام بها أمثال: الياس عكاوي وعلي الجارم وعبد العزيز فهمي باشا ومحمود تيمور وحسين منصور وعبد اللطيف عفيفي وابراهيم الشاذلي ونصري خطّار وسواهم.

2 - وهو يرى أنه في الهجاء المثالي يجب أن تتوفر أربعة شروط أساسية هي:

(1) يجب أن يكون لكل صوت من أصوات اللغة (فونيم Phoneme) رمز خاص به.

(2) يجب أن تكون هذه الرموز متباينة الأشكال متباعدة قدر المستطاع كي لا يقع القارىء في التباس.

(3) يجب ألا تتغيّر أشكال الحروف بالنسبة إلى موقعها في الكلمة بل الأفضل أن تحتفظ بأشكالها.

(4) يجب أن تكون الرموز خالية من كل اشارة ثانوية كالنقطة، أو أية علاقة أخرى.

وإذا تفحصنا اللغة العربية نجد أن الشرط الأول من هذه الشروط الأربعة متوفر فقط.

3 - أما بشأن إتقان القرأة في العربية فهو يرى أن الطالب العربي يجد صعوبة في قراءة لغته أكثر من الطالب الأوروبي وذلك بسبب تشابه الحروف وأشكالها ونقطها.

4 - الطباعة ونفقاتها. إن تكاليف طباعة الكتاب العربي هي أكثر بكثير من تكاليف طباعة كتاب من ذات الحجم بالحرف اللاتيني. فهناك الحروف المنفصلة مثل (أ ب ج الخ.) والحروف في بدء الكلمة مثل (بـ جـ عـ فـ الخ.) والحروف في وسط الكلمة مثل (ـتـ، ـعـ ـلـ، الخ) والحروف المتطرفة مثل (ـب، ـع، ـم الخ) والحروف المزدوجة مثل (بر، بو، تن محـ الخ) يضاف إلى ذلك كله مشكلة الحركات والضوابط.

ذلك أن صندوق المطبعة العربية يشتمل على ثلاثمئة وستين عيناً - بل وإلى اضعاف ذلك أحياناً - بينما في اللغة الفرنسية أو الانكليزية مثلاً يشتمل على 26 × 2 = 52 عيناً وهو عدد أحرف الهجاء الصغيرة (Minuscule) والكبيرة (Majuscule) أي بزيادة سبعة أضعاف على الأقل.

ولكن باستخدام الحاسبة الالكترونية (الكومبيوتر) في الطباعة اليوم ربما خفّض ذلك من صعوبتها وبالتالي من نفقاتها وتكاليفها.

ولما كانت الحروف العربية تكتب موصولة فقد نشأ عن ذلك كل هذه الصعوبات والمشكلات. بينما اللغات الاوروبية فإن حروفها تكتب منفصلة فكل حرف مستقل عن أخيه لذلك كانت طباعتها أسهل بكثير وأقل كلفة من الحروف العربية. فالحرف في اللغات الأوروبية له شكل واحد لا يتغيّر إلا إذا وقع في بداية الجملة أو في بداية اسم العَلَم فيكتب مكبّراً أي (Majuscule) أو (Capital Letter).

الشيخ عبدالله العلايلي

من المعروف عن الشيخ عبدالله انه اهتم باللغة العربية وبالمعجم العربي فكان أول كتاب يضعه هو «مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد»[2] وفي أحد فصوله تحت عنوان: «داء العربية ودواؤها» يقول (ص53).

«ليس ما أحاول هنا عملاً من تلك الأعمال التي قد تكون هينة المطلب. ولا عملاً يركب الخاطر الشارد في جذر الدهر ومدّ الفطرة الأولى. وتأتي نتائجه على نسق من التقدير المرسل. فإن ما أعمله وأريده مجتهداً. هو شيء خلاف التقدير وغير الخاطر فهو لا يتناول اللغة في تاريخها، ولا الفكرة اللغوية من حيث خيالها على اللغة. وإنما يتناولها في مقدار قرارها بين أشياء المستقبل المعتم. ومقدار ثباتها في جانب الموجودات الحقيقية. التي لا تقبل إلى جانبها موجوداً ليس منها وليس له ذلك النصيب من الحقيقة الذي يحفظه. وإنما كل ما فيه من معنى الوجود أنه كان فقط.

ولذلك فهو موجود غير متماسك. حيث تكون الحياة فيه على انفصالات... وفي أطراف غير متواصلة. ومن ثم كان الاخلاص عند رجال اللغة يدعوهم إلى الأخذ في مذهب آخر أكثر جدّية. يمكن أن يركن إليه وتكون به اللغة. فإن عمل اللغويين في الفترة الماضية. لا يعدو أنه برهان على قدرتهم اللغوية وعدم عجزهم المسيطر فقط. وأما إعداد اللغة للوجود بين متنازع الحياة ومعترك البقاء. فهذا ما لا أظنهم يستطيعون أن يزعموا بصراحة أنهم فعلوه».

وهو في كتابه هذا وفي فصل «كيف نضع المعجم الجديد» يقول إنه لا يفرض أفكاره وآراءه بل انه يقدّم الاقتراحات ويطلب من ذوي الاختصاص درسها ومناقشتها.

وهو في أبحاثه اللغوية رافض للجمود شعاره الذي يورده في مقدمة كتاب «مقدمة لدرس لغة العرب» هو: «ليس محافظة التقليد مع الخطأ وليس خروجاً التصحيحُ الذي يحقق المعرفة.»

نظرته إلى اللغة هي نظرته إلى كائن حيّ ينمو ويتجدّد، ليست اللغة كلمات محنطة في المعاجم ولا قوالب جامدة. القياس باب واسع، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، كما يقول ابن جني. هذا كان صحيحاً في الماضي فلماذا لا يكون صحيحاً في الحاضر؟!

المهم في اللغة الاستعمال. لذلك فهو يرى أن الكلمة التي يستسيغها الناس ويستعملها الأدباء والكتّاب تصبح مقبولة وتبقى حيّة، بينما الكلمة التي يضعها علماء مجامع اللغة ولا حظّ لها من الحياة تبقى ميتة.

وهو في كتابه «دستور العرب القومي»[3] يتبسّط في شرح نظرته إلى العلاقة بين اللغة والفكر بوجه عام وإلى علاقة اللغة القوميّة بالفكر القومي بوجه خاص.

وهو في مقالة له[4] موضحاً فكرته هذه التي تقول بالتلازم بين اللغة والفكر القومي: «أردت أن أنشر في الناس شيئاً فكان موضوع اللغة أول ما نشرت، ورغبت في أن أذيع على اسماع الناس حديثاً فكان موضوع اللغة أول ما أذعت. وسيظل موضوعها أول كل ما أعالج، لأن اللغة، أحد وجهي الفكر... فإذا لم يكن لنا لغة قومية تامة صحيحة، فلن يكون لنا فكر قومي تام صحيح....».

هنا يتناول موضوعاً هاماً وهو علاقة اللغة بالفكر وهل أن اللغة العربية قادرة على حمل فكر نيّر متطور دقيق ونقل علم حديث وفلسفة متطورة لها نظم ومرتكزات وذات مبادىء متماسكة؟!

والشيخ العلايلي قد اوتي موهبة لغوية فذّة وحساً

لغوياً مرهفاً، واهتدى إلى مفاتيح اللغة، وسَبْر اغوارها وادراك أسرارها والوقوف على دقائقها. وهو ليس متزمت في اللغة ويرى أن العديد من علماء اللغة القدامى كانوا منفتحين ومتقبلين للتطور، وهو مطلّع بدقة على أقوالهم وآرائهم. ويذكر خاصة ابن السيد البطليوسي - وهو عالم نحويّ ولغويّ اندلسيّ شهير - كما ينوّه بكتاب «الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب» للدينوري. وكتاب «التصحيف والتحريف» لابن حمزة الأصبهاني، و«كتاب الكتّاب» لابن دُرُسْتُوَيه، الذي نشره الأب لويس شيخو (1859-1927)، والعديد سواها حيث نجد آراءه الجريئة التي تتناول الكثير من النظريات اللغوية المتطورة فلماذا لا نستفيد منها؟!.

ولنستعرض بإيجاز أهم آرائه اللغوية كما عرضها لي في مقابلة اجريتها معه منذ بضع سنوات:

ففي كتابة «الهمزة» مثلاً هناك نظرية «التسهيل»، أي أن نقرأ الهمزة «مُسَهَّلَة». فمثلاً كلمة «لؤلؤ» تقرأ (لولو) فالهمزة إذن على الواو. وكلمة «ينبئني» تقرأ (يُنبيني) فهي إذن على الياء، وكذلك كلمة «قائل» تقرأ (قايل) فالهمزة أيضاً على كرسي الياء.

كما أنه يأخذ بنظرية أبي عيسى الرمّاني الذي يقول **بكتابة الألف قائمة دائماً بصرف النظر عما إذا ما كانت** منقلبة عن (واو) أو عن (ياء). وهناك من يقول بأن تكتب كما تلفظ فـ «هذا» تكتب (هاذا). و(هذا ما يطالب به الدكتور أحمد لواساني). أما عن قواعد حركة (عين) الفعل الثلاثي الماضي والمضارع فهناك ستة أبواب تلخص كما يلي:

فَتْحُ ضَمّ فَتْحُ كَسْرٍ فَتحتانْ
كسرُ فَتْحٍ ضَمٌّ ضَمٌّ كَسْرَتانْ

ولكن أبا زيد الأنصاري صاحب «كتاب النوادر» يقول: «إذا أنت جاوزت المشاهير من الأفعال فلك الخيار بين الضم والكسر (نَصَرَ: يَنْصُرُ، ضَرَبَ: يَضْرِبُ).

بينما الإمام الفرّاء يرى أن الأصلب في الأبواب «الكَسر». وهذا ما دعا إليه الشيخ العلايلي منذ نصف قرن في أول كتاب له «مقدمة لدرس لغة العرب». وخلاصة القول إن الشيخ يرى أن مشكلات اللغة العربية ليست بالضخامة التي يراها البعض. فهو ضدّ «ليتنة» الحرف العربي (أي كتابته بالأحرف اللاتينية) لأن ذلك في رأيه لا يحلّ المشكلة. المشكلة في العربية كامنة في أحرف اللّين أو الأحرف **الصائتة** (Vowels) (Voyelles) لأنها لا تكتب كما هي في اللغات الأوروبية. وهذه المشكلة يجب أن يتصدّى لها، في رأيه، المعنيون بالخط العربي. المسألة متعلقة بالحرف العربي وطريقة كتابته وليست متعلقة باللغة العربية. فهي عمل فنّي وليست عملاً لغوياً. لذلك فهو يتوجه إلى الخطاطين لإيجاد حلّ لهذه المشكلة.

ولم يقف اهتمام العلايلي باللغة العربية عند هذا الحد بل تخطاه إلى وضع المعاجم الذي تصدّى له مع علمه بأن العمل المعجمي ليس في طاقة رجل فرد مهما أوتي من علم وجهد وحسّ لغوّي وسعة اطلاع، بل هو عمل مؤسسة أو هيئة علمية متخصصة. ولكنه رغم ذلك أقدم على هذا العمل الشاق والمضني. فعمل على «المعجم»[5] ثم على «المرجِع»[6].

وهو القائل في مقدمة الكراس الأولى من «المعجم».

«فلا تمنعني غرابة رأي - أظن أنه صحيح - من إبدائه، لأن الشهرة لم تعد أبداً عنوان الحقيقة. وأيضاً **لا يحول بيني وبين رأيي أنه قليل الأنصار، لأن الحق لم يعد يُنال بالتصويت الغبيّ، فالانتخاب من عمل الطبيعة، وهي لا تغالط كما لا تعمد إلى التزوير».**

ولقد جرت العادة في وضع القاموس العربي أن يأخذ المتأخر عن المتقدّم فيجمع عن المعاجم التي سبقته.

ولكن العمــل المعجمي الحـديث يجب أن يكــون بجمــع المفـردات كــما وردت في النصـوص الأدبيــة فيسجّل لنا معـانيها كـما هي قيد الاستعـمال. هذا مـا فعله مثـلاً استاذي المستشرق الالمـاني الدكتـور هانس ڤـير (1909-1981) (Prof. Dr. Hans Wehr) صـاحب القاموس العربي ـ الالماني الشهيـر[7]، المعروف بمعجم اللغــة العـربيــة المعـاصرة والــذي نقـل إلى اللغــة الانكليزية[8]. وقد عمد هانس ڤير على أخذ المفردات من النصوص الادبية التي كتبت في النصف الاول من هذا القرن ولم يعتمد القواميس الموجودة ويقتبس عنهـا مفرداتها.

ولكن لم يصـدر من «المعجم» ـ الذي قـدّر لـه أن يقـع في أربعـة وعشرين مجلداً ـ إلاّ مجلد واحــد حتى الآن وقـد مـرّ عـلى صـدوره أكـثر من ثلث قـرن من الزمن.

فالشيخ يعـترف بأن تكـاليف الطبـع باتت تشكـل عبئاً لا يقوى عـلى حمله. وقـد روى لي أن عضـواً في اكـاديمية العلوم في مـوسكـو قـد اتصـل بـه بـواسـطة السفارة السوفيـاتية في بـيروت، وجاء إلى منـزله سنـة 1958 يعرض عليه دعوة للذهاب إلى الاتحاد السوفياتي من أجل طبع معجمه على نفقتهم. ولكنه لم يشأ تـرك عائلته والذهاب إلى الاتحاد السوفيـاتي لانجاز العمـل على المعجم.

وهكذا لم يكمل العمل الذي انتـدب نفسه للقيـام بـه فخسرت العربيـة معجماً كـان مقـدراً لـه أن يسـد فـراغاً ويبقى ـ مهـما كانت فيـه من هنات وشـوائب ـ مرجعاً للغة الضاد.

ومهما يكن من أمر، فإن ما قام به الشيخ العلايـلي وما قدّمـه من خدمـات جلّي للعـربية، يقـدره له ذوو العلم ويعترفون بفضله ويجلّون ما بذله من جهد.

فـإن الاستاذ فؤاد أفـرام البستاني يقـول في تقديمـه لقاموس «المرجع» للعلايلي عنه[9]: «إنه ليس بالمعجم الـلغــوي الصرف. وإنمـا هــو إلى ذلــك، معـجم اصــطلاحـات علميّــة، وتـاريخيـة، وجغــرافيــة، واجتماعية، اصطلاحات مقرّرة أو مقترحة. وهو فـوق ذلـك، معجم ترجمة، إذ أن المؤلف حرص في تـطلّبه دقّـة التحـديـد ووضـوح التعـريف، ان يضـع بـإزاء الألفاظ المهمة، ما يقابلها في الفرنسيـة والانكليزيـة وإذا كتابه خمسة معاجم في معجم واحد».

أما الدكتور عفيف دمشقية فيقـول عنه[10] إنه ينـظر إلى اللغـة: «على أنها مؤسسـة ترتبط ارتبـاطاً مبـاشـر بنشـاط الانسان، تتحـرك بقانـون الغايـة لا السببية. فإذا غلبت بقانون السببية الصرف، واخضعت لـه في قسر وعنت مثلما فعل قدامى اللغويين، انعـزلت رأساً وانقلبت إلى بناء فوقي منقطـع، وإذ ذاك تحـدث الهوّة بينها وبين الجـماعة وتتضـح لتؤول في النهايـة إلـى أداة إرغـام تعبّر الجـماعـة عن وطـأتها بتـأفف مكـظوم ثـم بتحـرك انتفاضي للخـروج.» وكذلـك يقول الـدكتور عـلي سعد عن كتـاب العلايـلي «مقدمـة لـدرس لغـة العرب» في ذات المرجع السابق (ص56).

«لا يخفى العلاقة بين عمليّة تجديد اللغة وتطويرها وإعدادها لمتـطلبات الحيـاة المتغيرة وبـين نهوض الأمة وضرورات تقوية الأواصر بين أقطارها المختلفة تحقيقاً لاتحادها».

وفي المقـدمة التي يضعهـا اسماعيـل مظهـر لكتـاب العـلايلي، مقـدمة لـدرس لغـة العـرب» يقـول: «إن الاستاذ العلايلي بكتابـه هذا أول من يـرسل الصيحـة الأولى لقيام مذهب التوسع في اللغـة. وإذا أردت أن تعرف ماهية هذا الكتـاب، فاعـرف أنه تحقيق عمـلي قويم لمذهب الامام ابن جنّي القائـل بأن كـل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.»

الدكتور فؤاد طرزي(*)

عمل الدكتور فؤاد طرزي الاستاذ السابق في الجامعة الاميركية في بيروت، الدائرة العربية في حقل اللغة وله عدة مؤلفات وأبحاث حول هذا الموضوع[11]. وأبحاثه تتصف بالجدّية والرزانة وسعة الاطلاع. فهو مع التجديد ولكن من ضمن الأصول العربية، لا يأخذ بالآراء المتهورة الفجّة. ونحن سنحصر بحثنا هنا حول كتابيه الاخيرين حيث تتبلور آراؤه ونظرياته اللغوية.

فكتابه «في أصول اللغة العربيّة» يقسم إلى قسمين: الأول في (أصول اللغة) ويتناول فيه (مفهوم اللغة عند العرب القدامى) ثم (اللغة العربية في الجاهلية) ومن ثم في الاسلام الذي كان لظهوره الأثر الهام على اللغة العربية لغة هذا الدين مما وضع حداً لاختلاف اللهجات التي كانت شائعة قبل ذلك بين القبائل العربية. وقد أدى انتشار الدين الاسلامي إلى انتشار اللغة العربية وتفاعلها مع لغات البلاد التي شملتها الفتوحات واكتسابها العديد من الكلمات الجديدة المعبرة عن مظاهر الحياة الحضارية مادية كانت أو فكرية. ثم يتناول تدوين اللغة العربية الذي أصبح حاجة ملحّة مخافة أن تفسد الملكة اللغوية من جراء اختلاط العرب بالأعاجم ولكي تتم عملية تفسير القرآن الكريم ووضع الأحكام الشرعية ولتمكين الأقوام المختلفة التي دخلت في الاسلام من تعلمها وهو يعرض لكبار علماء اللغة أمثال: الفرّاء (ت207 هـ) والشيباني (ت213 هـ) والأنصاري (ت215هـ) والأصمعي (ت217هـ) والأعرابي (ت231 هـ) الخ..

ولامهات كتب اللغة أمثال: «جمهرة» ابن دريد، و«صحاح» الجوهري، و«مجمل» ابن فارس، و«التهذيب» للأزهري. ثم يتناول (السّماع) وهو الاساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة العربية.

والقسم الثاني من الكتاب (في أصول النحو) بدءاً بوضع النحو والاسباب التي أدت إلى ذلك والشبه بين النحو العربي والنحو السرياني. ثم (القياس) الذي يمثله في مراحله الاولى الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه. كما يتناول المدرستين الشهيرتين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة. كما يعرض لفلسفة العلّة ونظام العامل فيقول (ص131).

«كان للفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني أثر كبير في الدراسات اللغوية والنحوية قديماً. ولعل من أبرز وجوه هذا الأثر سيادة مبدأ التعليل في البحوث التي تناولتها هذه الدراسات. فلكل ظاهرة لغوية أونحويّة تقريباً لا بد من علّة يُعتلّ بها أو سبب يرجع إليه.

ويبدو أن الخليل بن أحمد كان أول من بسط القول في العلل النحوية... والمتتبع لهذه الظاهرة تتبعاً تاريخياً يرى أنها لم تكن شديدة الخطورة في تواليف القرن الثاني الهجري، فكتاب سيبويه، مثلاً، تغلب عليه الصبغة التقريرية والقياسية، وإن كان التعليل لا يخلو في كثير من أبوابه، ولا سيما ما ينسب منه للخليل بن أحمد.

غير أن هذه الظاهرة استفحل أمرها في القرنين الثالث والرابع الهجريين. ولعلّ ما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك امتزاجاً غَدَوَا معه في اعتبار السيرافي (ت368هـ) (من وادٍ واحد بالمشاكلة والمماثلة)... وتأصلت هذه الظاهرة عند متأخري قدامى النحاة في القرنين السادس والسابع الهجريين بصورة خاصةبحيث غدت الأساس الذي استقرت عليه المفاهيم النحوية فيما بعد.» كما يبحث في (البناء والإعراب) ويعرض أخيراً في الفصل الثامن (نظام التركيب في العبارة) وهو ما يعرف بالـ (Syntax).

أما كتابه الآخر «في سبيل تيسير العربية وتحديثها،

(*) طرزي تكتب أيضاً ترزي.

أمانٍ لو تتحقق». فهو الذي يعنينا هنا بصورة خاصة. ففي التوطئة يعرّف اللغة بأنها ظاهرة اجتماعية يستخدمها الانسان للتعبير عن حاجاته في مجالات مختلفة: فقد يستعملها لطلب شيء، أو للسؤال عن آخر، أو للإخبار عن أمور منوعة، بعضها يتصل بالحقيقة كالحقائق العلمية والتقنية، وبعضها قد يكون بعيداً عنها كبعض ضروب الدعاوة.

وقد يستعملها أيضاً للتعبير عن شعوره الذاتي وانفعالاته العاطفية، فيتشوّق عن طريقها لشيء، ويتحسّر على آخر، ويتعجب من ثالث.

ويبدو أن هذه المجالات المختلفة قد سلكت عندنا مسلكَين مختلفين أحدهما رسميّ اتخذ الفصحى اطاراً له والآخر شعبّي اتخذ العاميّة وسيلته. وقد تطورت لغتنا في هذين المسلكين تطوراً متباعداً تزمتت فيه في الأول وانفتحت في الثاني فحدثت هذه الهوّة الواسعة بين الفصحى لغة الكتابة، والعاميّة لغة الكلام، وغدونا في إطار هذه الازدواجية اللغوية نرزح في ظلال عقد نفسيّة، واضطراب فكري، وفوضى تربوية. فصعوبة الفصحى عقّدت نفوسنا، وضرورة انتقالنا من العاميّة إليها في مجالات التعليم جعلتنا في حيرة بشأن السبل التربوية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذا الانتقال: فما نستعمله من لغة في البيت تنقضه المدرسة، وما ندرس منها في المدرسة يهدمه البيت.

وفي هذا التيار المضطرب من حياتنا اللغوية تبرز حاجة ملحة لتيسير الفصحى وتحديثها بحيث تستطيع أن تقضي على العاميّة مع الزمن فتقضي بذلك على ازدواجيتنا اللغوية وما يلازم هذه الازدواجية من آفات.»

ثم يتابع شارحاً لنا وجهات التطور الذي يدعو إليه وذاكراً أي شيء يجب أن يدور عليه فيقول: «ولعل أهم ما ينبغي أن يتناوله هذا التطوير ثلاثة أبواب: القواعد، والمفردات، ونظام الكتابة.».

وأهم هذه المبادىء ما يلي:

1 ـ ضرورة وجود توافق بين النظرية اللغوية عندنا وعلم اللغات الحديث (Linguistics).

2 ـ ضرورة وجود تماثل ـ او تقارب على الأقل ـ بين لغة الكتابة ولغة الخطاب.

3 ـ ضرورة التخلص من أثر اختلاف اللهجات في اللغة من حيث اختلاف ألفاظ الكلمات، ومعانيها، واشتقاقها، وعملها النحوي.

4 ـ وجوب التخلص من تعدّد الآراء في المسألة النحوية الواحدة.

5 ـ ضرورة تعميم القياس، والتخلص من الشوارد ما أمكن.

6 ـ وجوب وجود توافق تام بين المكتوب والملفوظ في نظامنا الكتابي.

ثم يلخص لنا صعوبة القواعد في اللغة العربية فيقول (ص11-16):

1 ـ اضطراب هذه القواعد وتشعبها.

2 ـ كثرة ما فيها من شوارد.

3 ـ كثرة ما فيها من خلافات.

4 ـ اعتمادها فكرة العوامل والعلل.

5 ـ اعتمادها على الإعراب، الذي يرى أنه مشكلة المشاكل في العربية، فهو قد عقد القواعد ومن ثم فقد

صعّب اللغة - كتابة وقراءة - إلى حدّ كبير. فالاحاطة بجميع أحكامه كثيرة المشاق، والإلمام الوافي بقواعده يتطلب وقتاً وجهداً لا يتناسبان وما يُجنى منه من فائدة. أضف إلى ذلك أن حرص كثير من كتّابنا على التزمت في اتباع قواعده العويصة كان ولا يزال من أسباب هذا الضّحل السائد في نتاجهم الأدبي.

ويمكننا أن نلخصّ آراءه حول مفردات اللغة العربية بما يلي:

1 - توحيد الطريقة التي تتبع فيها لوضع الكلمات وتقصيّ معانيها. ولعلّ أفضل سبيل لذلك أن تُعتمد حروف الكلمة كما هي، على أن يكون الفعل الماضي هو الأساس في حال الأفعال.

2 - الاقتصار على لفظ واحد للكلمة الواحدة، دون أن يستثنى من ذلك اختلاف حركة عين المضارعة في الأفعال التي لا يؤدي اختلافها فيها إلى اختلاف في المعنى كدرج يدرُج (بضم الراء) ويدرِج (بكسرها) بمعنى مشى، ودفق يدفُق (بضم الفاء) ويدفِق (بكسرها) بمعنى صبَّ وخفق يخفِق ويخفُق (بكسرها وضمها) اضطرب.

3 - الاقتصار على المعاني المتآلفة للفظة الواحدة. ويشمل هذا حذف المعاني البعيدة الصلة ببعضها إن توافر ما يُعَبَّر به عنها، كما يشمل حذف المعاني المضادّة.

4 - توخي الدقة في تحديد المعاني بحيث يُفهم المعنى المقصود من الكلمة بشكل صحيح واضح لا لبس فيه ولا غموض.

5 - حذف الألفاظ التي يعتقد أنها نتيجة للتصحيف أو القلب أو الإبدال.

6 - حذف المعاني الخاصة بالقبائل المختلفة وإفرادها في معاجم خاصة بها، كاشترى بمعنى باع بلغة هذيل، وسَفِهَ بمعنى خسر بلغة طيء، والبغي بمعنى الحسد بلغة تميم، والضعيف بمعنى الأحمق بلغة كنانة، والسِّيد بمعنى الذئب بلغة هُذيل، والأربة بمعنى الدَّابة بلغة طيء.

7 - الإقلال من الترادف ما أمكن، فلسنا بحاجة إلى خمسمئة اسم للأسد، واربعمئة للداهية، ومئتين للخمر (وهي محرَّمة، فكيف لو كانت محلّلة؟!)، ومثلها للأفعى، وثمانين للعسل، وسبعين للحجر...

8 - إضافة المعاني الحضارية التي تفرضها الحياة المعاصرة عن طريق تدوين ما اتفق عليه منها كمعنى مجتمع، وحفلة، ومساحيق، وباقة، وشطيرة...

9 - إضافة المصطلحات العلمية الحديثة، المترجم منها والمعرّب، بشرط أن تكون هذه المصطلحات وليدة ذوق سليم، ومتفق عليها.

ثم يضيف (ص132): «ولا يغربنَّ عن البال إن عملية وضع المصطلحات لا بد أن تكون عملية دائمة، ذلك لأن العالم في تطور دائم. ولذا فإننا نجابه اليوم وضعين هامّين. الأول، وجود عدد وفير من المصطلحات يحتاج إلى توحيد وتنسيق ونشر؛ والثاني، تقدّم تقني وحضاري مستمر يُحتم استمرار وضع مصطلحات إضافية كلما دعت الضرورة.»

وأما فيما يتعلّق بمسألة اللفظ والكتابة فهو يقترح (ص137-138):

1 - ردّ الأحرف المحذوفة إلى الكلمات التي حذفت منها: فليس هناك من مبرر لأن تُكتب «هذه» و«هذان»، مثلاً، دون ألف وتُكتب «هاته» و«هاتان» بألف، كما انه ليس هناك من مبرر لحذف الألف من ألفاظ كابراهيم واسحاق والحارث.

2 - حذف الأحرف التي لا تلفظ، وهذه تشمل:

(أ) الألف التي تعقب واو الجماعة في الفعل: فما كان يعوَّل عليها فيه من تمييز الفعل من الاسم، والجمع من المفرد، عن طريق شكل الكلمة، لم يعد

له قيمة طالما نستطيع ذلك عن طريق الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة.

(ب) همزة الوصل: فقد عرَّف النحاة هذه الهمزة بأنها همزة سابقة توجد في الابتداء وتسقط عند الوصل. فوظيفتها إذن ليس الوصل لأنها تسقط عنده، وإنما البدء لأنها تساعد عليه. وهي لا توجد إلا في أمر الفعل الثلاثي والخماسي والسداسي، ومصادر الأخيرين، ومستهل أداة التعريف، وصدر عشرة أسماء هي: اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، وثنتان، وايم.

وفي نهاية الكتاب يتعرض لمسألة النظام الكتابي في العربية أي إلى الحركات، وهي مشكلة في العربية فيقول (ص144-145):

«يعتمد نظامنا الكتابي أساساً على الحروف الصامتة والصائتة، وهذا الاعتماد ذاته جعل من الضروري تعزيز الكَلِم بالحركات لاعطائها صورها الصوتية الحقيقية وتجنيبها إمكان الالتباس اللفظي فكلمة «كتب» مثلاً لو كتبت دون حركات لأمكن لفظها بطرق كثيرة قد تفوق المئتين.

وعلى الرغم من أن ثقافتنا اللغوية تحدُّ من هذه الإمكانات الكثيرة فتجعلها أقل من ذلك بكثير وتكاد تقصرها على: كَتَبَ، وكُتِبَ، وكُتُبٌ، وكُتُبٍ، فإن من العسير اختيار أي من هذه الإمكانات دون فهم القرينة التي وردت فيها هذه الكلمة. ومن الواضح أن فهم هذه القرينة لا يتم قبل قراءة العبارة التي وردت فيها قراءة أولية صامتة قبل قراءتها بشكل نهائي صحيح، وفي ذلك من إضاعة الوقت وتشتيت الذهن ما فيه، إذ من المفروض أن يقرأ المرء ليفهم لا أن يفهم ليقرأ (كما كان يقول الدكتور طه حسين).

وعلى ذلك فإن قرن الكلمة بحركاتها في الكتابة ضروري إن شئنا إعطاءها لفظها الصحيح، فالحركات في الواقع تمثل أصواتاً لغوية أو «فونيمات» (Phonemes) من صميم الكلمة.

وخلاصة القول إن الدكتور فؤاد طرزي يعترف بأن قواعد العربية بالغة الصعوبة لما فيها من تشعب وشوارد وخلافات وعوامل وعلل وإعراب. وهو يحاول أن يقترح بعض الحلول والاجتهادات لتيسير ذلك وتبسيطه.

ففي المثنى - الذي تمتاز به العربية دون سائر اللغات السامية - يرى أن وجوب اعتماد الياء المفتوحة والنون الساكنة في جميع الحالات وعدم فرض شمول المثنى على جميع الأسماء. وفي جموع التكسير - التي لا قياس لها - والتي تخلو منها الحبشيّة، يقترح الإبقاء على المستعمل منها والشائع فقط، وفي حال جمع المذكر السالم يرى اعتماد الياء والنون الساكنتين في جميع الحالات. واعتماد الألف والتاء الساكنة في جمع المؤنث السالم. كما اقترح التقليل من صيغ التصغير والاستغناء عن الغريب والنادر منها. وكذلك أوزان الفعل التي تبلغ ستة عشر وزناً ولكن بعضها غريب وغير مستعمل. والإبقاء على حالة الرفع فقط في الاسماء الخمسة: (أبو) (أخو). (ولكن ليس في ذلك كبير فائدة لأن هذه الاسماء هي خمسة فقط). واعتماد حالتي النصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم. وإذا رأى أحدهم أن التباساً يحصل في مثل «ضرب زيد عمر» فالنحاة فرضوا تقديم الفاعل على المفعول في مثل «ضرب موسى عيسى» لعدم ظهور الحركات.

وفي المفردات اقترح توحيد وضع الكلمات وتقصي معانيها والتخفيف من المرادف، وإضافة المصطلحات العلمية الحديثة وكتابة الأحرف التي تلفظ ولا تكتب وحذف التي تكتب ولا تلفظ وحذف همزة الوصل وأجاز البدء بساكن كما في اللغة المحكيّة.

وأما بشأن حل مشكلة الحركات في اللغة العربية فهو يرى[12] أن أفضل ما يمكن عمله هو أن تُمثل

بـأحرف تكـون جزءاً من بنيـة الكلمـة. أي أن يستعاض عن الفتحة والضمة والكسرة بالألف والـواو والياء على التتابع. وعلى أن يُمثل ما يقابلها من أحرف مـدّ بألف وواو وياء في أعلى كـل منها شـارة ملازمـة تشير إلى مدّهـا ولتكن (ـ). وبذا يمكن تمثيل أحرف المدّ الثلاثـة هكذا: آ، وَ، يَـ، ومن ثم يقترح مثلاً أن تكتب الكلمات التـالية بمـا يقابلهـا، عنـد تسكين أواخرها:

كَتَبَ كاتاب
كُتِبَ كوتيب
كاتِب كآتيب
مَكْتُوب ماكتوب
مَكاتيب ماكاتيب

ومـاذا نكون قـد فعلنا إذا مـا استبـدلنـا المـدة (ـ) بـ (ـ)؟ وكيف نكون قد وجدنا حلاً لمشكلة الحركات باحلالنا محلها حروفاً تقـابلها؟ وهـل تقبل العـين هذا التغيير في بنية الكلمة؟!.

أو ليس الحق مـع الشيخ عبـدالله العلايـلي الـذي يـرى أن المسألـة من اختصـاص الخطّاط فهـو الـذي يتوجب عليه إيجاد الحل لهذه المعضلة.

الخلاصة

المشكلة قائمة منـذ القديم وهنـاك محاولات جـرت عـبر العصور لتبسيط وتـطوير اللغـة العـربيـة وإيجـاد حلول لمشالكها المتعددة الجوانب. ومنذ ما يـزيد عـلى نصف قـرن أي في سنة 1938، عني مجمـع فؤاد الأول للغة العربية في القاهـرة بذلـك فألف لجنـةمن العرب والمستشرقين لبحثها وتقديم اقتراحـات لتيسير الكتـابة العربية. ومنذ بضعة أيام أي في 26 من شباط (فبراير) 1990 انعقـد مؤتمر مجمـع اللغـة العـربيـة في القـاهـرة لمناقشة موضوع «العاميّة الفصيحة» في دورته السادسة والخمسـين وقال الـدكتور شـوقي ضيف الأمين العـام للمجمـع بأن الهـدف من البحوث والمنـاقشات هـو: «بيان الطرق والـوسائـل التي ترفـع بها الحـواجز بـين العامية والفصحى».

كـما أن عصام محفـوظ قد دعـا قبل سنـة بـإحـلال اللغـة «الفصحى الشعبية» كلغـة وسط بين الفصحى والعـاميّة فـأعاد كتـابة روايـاته، التي كـانت قد كتبت أصلاً بالعاميّة اللبنانية، إلى اللغة «الفصحى الشعبية» لكي تصبح مقروأة من قبل سائر القراء العرب الذين لا يفهمـون العاميّـة اللبنانيـة. . . . إلى دعوة سعيـد عقل وجماعته إلى إحلال اللغـة العاميّـة محل الفصحى وكتابتها بالحرف اللاتيني.

إلى غير ذلك من دعوات تظهر من حين إلى حين. وتبقى المشكلة هي هي مـن غـير حـلّ. ذلـك لأن الـداعـين ليست لهم القـدرة أو السلطة عـلى فـرض القرار. الذي يستطيع أن يفرض هي المجامع اللغـوية ولكن هل هي قادرة على اتخاذ قـرار يكون مقبـولاً من الجميع؟ أم تبقى قراراتهـا حبراً عـلى ورق كما جـرت العـادة في وضـع كلمات ومصـطلحـات لم يـأخـذ بهـا الأدباء ولا أخذ بها الناس ويبقى الـوضع عـلى ما هـو عليـه: آراء ومقترحـات ونظريـات لا تطبق، وإذا مـا طبقت، فهي لا تحـل المشكلة حـلاً جـذريـاً وسنبقى ندور في الحلقة المفرغة إياها.

إذن ليست العلّة في الاقـتراحـات والنـظريـات والاجتهادات فلدينا الكثير منها أمـا الحاجـة فهي إلى الأخـذ بمـا هـو معقـول ومنـطقي ومقبـول من الأمـة العربية. ذلك لأن اللغة ملك الأمة العربية- أي ملك الشعوب العربية - وليست ملكاً لفرد أو لجماعة أو لفئة أو لدولة. لماذا لا تدعو جامعة الدول العربية - الدائرة الثقـافية فيهـا - إلى مؤتمر تنشـأ عنـه لجـان من العلماء والمتخصصين في موضوع اللغة وتدريسها تـوزع عليها الأعمال لتنظر فيها وتخرج بحلول مقبولة. لأنه لا يجوز أن يهـدر بعد اليـوم الـوقت والجهـد في البحث بهـذه

المسائل إلى ما لا نهاية دون نتيجة ملموسة. فتؤلف لجان وتدرس وتتقدم بتقارير توضع في الجوارير أو تكدس في الخزائن وتبقى مشكلات اللغة العربية دون حل إلى ما شاء الله.

وبعد أوَليس في بعض اللغات الأخرى صعوبات وتعقيدات تفوق في بعض النواحي أضعاف ما في العربية؟ ففي اللاتينية مثلاً سبع حالات (Casus) مقابل ثلاث حالات في العربية هي: الرفع والنصب والجر.

وفي الصينية واليابانية مثلاً صعوبة لا توصف حيث الحروف/ الصور يزيد عددها على الألوف. والى اليوم لم تُستبدل هذه الحروف بحروف يسهل كتابتها وتعلمها.

الحواشي

(1) تبسيط قواعد العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، جونيه، مطابع المرسلين اللبنانيين، 1952.
- نحو عربية ميسّرة، بيروت، دار الثقافة 1955.
- يسروا أساليب تعليم العربية: هذا أيسر، جونيه، مطابع كريم 1956.
- تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، اقتراح ونماذج، بيروت 1959.
- نظريات في اللغة، بيروت دار الكتاب اللبناني 1973.
- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، بيروت، دار النهار للنشر 1980.

(2) القاهرة، المطبعة العصرية 1938.

(3) مكتبة العرفان، بيروت، 1941.

(4) مجلة الأديب، بيروت، عدد تموز (يوليو) (1947) (ص8).

(5) دار المعجم العربي، بيروت (ج1) 1954.

(6) دار المعجم العربي، بيروت 1963.

(7) Arabiches Wörterbuch für die Schriftsprache der Gegenwart, Otto Harrassowitz, Wiesbaden 1959.

(8) A Dictionary of Modern written Arabic, edited by J. Milten Cowan 1961, reprinted by Librarie du Liban 3rd ed. 1974.

(9) المرجع معجم وسيط علمي لغوي فني مرتب وفق المفرد بحسب لفظه، المجلد الأول دار المعجم العربي بيروت، الطبعة لاولى 1963.

(10) الشيخ عبدالله العلايلي، مفكراً ولغوياً وفقيهاً، اتحاد الكتاب اللبنانيين، توزيع دار ابن خلدون، بيروت 1984 (ص51).

(11) الاصوات ومخارج الحروف العربية، بيروت مطبعة دار الكتب 1962.
دراسات لغوية (لا م. لا ن.) 1966.
الاشتقاق، بيروت الجامعة الاميركية 1968.
في أصول اللغة والنحو، بيروت مطبعة الكتب 1969.
في سبيل تيسير العربية وتحديثها، أمانٍ لو تتحقق، (لا. ن.) 1973.

(12) في سبيل تيسير العربية وتحديثها (ص147).

المصادر والمراجع

1 - طرزي، الدكتور فؤاد: الاصوات ومخارج الحروف العربية، بيروت، مطبعة دار الكتب، 1962.
2 - طرزي، الدكتور فؤاد: دراسات لغوية (لا م. لا ن) 1966.
3 - طرزي، الدكتور فؤاد: الإشتقاق، بيروت الجامعة الاميركية 1968.
4 - طرزي، الدكتور فؤاد: في أصول اللغة والنحو، بيروت، مطبعة دار الكتب، 1969.
5 - طرزي، الدكتور فؤاد: في سبيل تيسير العربية وتحديثها، أمانٍ لو تتحقق (لا . ن .) 1973.
6 - الزغبي، ادوار: تبسيط والغاء وتيسير، فؤاد طرزي يغير اللغة. من يسمع نداء التغيير، جريدة النهار، 1973/12/25، العدد 11983.
7 - العلايلي، عبدالله: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم العربي، القاهرة، المطبعة العصرية، 1938.
8 - العلايلي، عبدالله: دستور العرب القومي، مكتبة العرفان، بيروت، 1941.
9 - العلايلي، عبدالله: مجلة الأديب عدد تموز (يوليو) 1947.
10 - العلايلي، عبدالله: المعجم، دار المعجم العربي بيروت، (ج1) 1954.
11 - العلايلي، عبدالله: المرجع دار المعجم العربي بيروت، 1963.
12 - اتحاد الكتّاب اللبنانيين: الشيخ عبدالله العلايلي مفكراً ولغوياً وفقيهاً، توزيع دار ابن خلدون، بيروت 1984.
13 - فريحة، الدكتور انيس: تبسيط قواعد العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، جونيه، مطابع المرسلين اللبنانيين، 1952.
14 - فريحة، الدكتور أنيس: نحو عربية ميّسرة، بيروت دار الثقافة، 1955.
15 - فريحة، الدكتور أنيس: يسروا أساليب تعليم العربية هذا ايسر، جونيه، مطابع كريم 1956.
16 - فريحة، الدكتور أنيس: تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، اقتراح ونماذج، بيروت 1959.
17 - فريحة، الدكتور أنيس: نظريات في اللغة، بيروت دار الكتاب اللبناني، 1973.
18 - فريحة، الدكتور أنيس: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، بيروت دار النهار للنشر 1980.